

المشاركة السياسية للمرأة في العالم العربي

رمضاني صورية

قسم علم الاجتماع والديموغرافيا

جامعة الجزائر2

ملخص الدراسة :

يعد موضوع المشاركة السياسية من أهم المواضيع التي يدرسها علم الاجتماع السياسي، باعتبار المشاركة السياسية هي حق المواطن في تأدية دوره في صنع القرارات السياسية للبلاد من خلال إدلائه بصوته، ومنه يمكن للفرد أن يقوم بدوره في الحياة السياسية و الاقتصادية والاجتماعية، ولم تعد السياسة حكرا على أفراد قلائل بل أصبحت في متناول جميع الناس ومن مختلف الطبقات الاجتماعية ومن كلا الجنسين، غير أن مشاركة المرأة في الحياة السياسية تبقى مرهونة لظروف المجتمع الذي تعيش فيه، وتتوقف درجة هذه المشاركة على مقدار ما يتمتع به المجتمع من حريات للمراى لممارسة هذا الدور.

لذا سنحاول في دراستنا هذه تسليط الأضواء على المشاركة السياسية للمرأة على وجه الخصوص باعتبارها عنصرا فعالا في المجتمع.

مقدمة:

تعتبر مسيرة المرأة الطويلة للحصول على حقوقها السياسية ويرجع ذلك الى ثقافة مختلف المجتمعات الانسانية عبر كل المراحل التاريخية فقد كان الرجل ولا يزال سيد الموقف في شتى المجالات.

وتتفاوت مواقف الدول العربية فيما بينها بالنسبة لتمكين المرأة من حقوقها السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية وفي تضمين خططها التنموية بمنظور النوع الاجتماعي، والتنمية السياسية للمرأة حتى قلة اتفقت على حقها في المساواة في القانون بصفتها مواطنة تتمتع بكافة الحقوق والحريات بين الجنسين باعتباره حق من حقوق الانسان.

وقامت معظم الدول العربية في تضمين خططها الوطنية لشؤون المرأة وسائل وتدابير بغرض تطبيق الفجوة بين القوانين الوطنية وأحكام الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

ومهما يكن فقد تجاوز مشكل الاعتراض على مشاركة المرأة في الحياة العامة حتى نعت القرن العشرين بقرن "ترقية المرأة" خاصة وأن القانون الدولي قد أزال كل الحواجز أمام المرأة للمساهمة بفعالية في خدمة المجتمع من خلال منحها حق اتخاذ القرار في شتى المجالات وعلى كل المستويات في أجهزة الدولة والمنظمات الدولية، وهذا ما أوصت به العديد من الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية الخاصة، ورغم كل هذا لا تزال المشاركة السياسية للمرأة ضعيفة إذا ما قورنت بالمشاركة السياسية للرجل.

لذا سنحاول من خلال هذه الدراسة التطرق لموضوع المشاركة السياسية للمرأة باعتبارها عنصرا فعالا ومؤثرا في المجتمع السياسي وذلك من خلال العناصر التالية:

أولاً: تاريخ المشاركة السياسية للمرأة.

ثانياً: المشاركة السياسية للمرأة على المستوى العربي والعالمي.

ثالثاً: المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر.

رابعاً: معوقات المشاركة السياسية للمرأة.

خامسا: مقترحات لدعم المشاركة السياسية للمرأة.

ومنه يمكن تعريف المشاركة السياسية على أنها: "الأنشطة الإدارية التي يشارك بمقتضاها أفراد المجتمع في اختيار حكامه، وفي صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، أي أنها تعني اشتراك الفرد في مختلف مستويات العمل والنظام السياسي¹

ويقول الدكتور الزيان "أن المشاركة السياسية هي عملية اجتماعية سياسية طوعية أو رسمية، تتضمن سلوك" منظما مشروعا ومتواصلا يعبر عن اتجاه عقلائي رشيد يتم عن الالتزام العميق بحقوق المواطنة وواجباتها والفهم والوعي للأبعاد العمل الشعبي وفعالياته، ومن خلال هذه العملية يمارس المواطنون أدوار فعالة ومؤثرة في دينامية العملية السياسية"².

أما سعد إبراهيم جمعة فيعرف المشاركة السياسية على أنها، سلوك اجتماعي يعتمد على جهود تطوعية ونشاطات إدارية يقوم بها الأفراد في المجتمع بغية تحقيق أهداف خاصة مشروعة ويكتسب هذا السلوك التطوعي بناء محدودا حيث تختلف درجات المشاركة وتباين صورتها ويتحقق طابعها الدينامي كعملية اجتماعية مستمرة"³.

إذ يمكننا أن نستنتج من هذه التعريفات أن المشاركة السياسية هي دور يقوم به المواطن بشكل فردي أو جماعي في مجال تشكيل أجهزة الحكم وصنع الحكم وصنع السياسات العامة والاهداف الأساسية للمجتمع وتحديد أولوياتها.

1- تاريخ المشاركة السياسية للمرأة:

لقد ساد اعتقاد قديم الرومان وحق نهاية القرن الماضي بعدم الأهلية السياسية للمرأة أو الزج بها في الحياة السياسية، وساحات المنافسات الانتخابية التي لا مكان لها فيها إضافة الى

¹ الجوهري عبد الهادي: المشاركة الشعبية، دراسة في علم الاجتماع السياسي، مكتبة تحضة الشروق، جامعة القاهرة، 1988، ص 10.

² السيد الزيان، الحديث السياسي في المجتمع المصري، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1990، ص 80.

³ جمعة سعد إبراهيم، الشباب والمشاركة السياسية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1984، ص 32.

سيطرة الشك على فكر المشرعين في الدول الحديثة العهد وخاصة أمريكا اللاتينية حول دراسة المرأة بالحياة العامة والثقافة السياسية.¹

ورغم الاعتقاد هذا، فقد منحت المرأة حق التصويت، وأصبح لها حق ممارسته، وصار لها دور في المشاركة السياسية والمساهمة في صنع القرارات السياسية.²

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية أسبق الدول في منح حق التصويت للنساء في بعض الولايات، ثم تقرر هذا الحق بصفة نهائية بمناسبة تعديل الدستور الاتحادي سنة 1920 والذي نص على حظر تقييد ممارسة الانتخاب بشرط الجنس، وسوى في مباشرته بين الرجل والمرأة على حد سواء.³

أما في إنجلترا فقد حصلت المرأة على حق التصويت في عام 1918، لكنه لم يكن كاملاً وإنما كان جزئياً إذ أن القانون الصادر سنة 1918، لم يكن يمنح النساء حق التصويت إلا إذا بلغت سن الثلاثين واستمر هذا الوضع حتى عام 1928 حتى صدر قانون سوى بين الرجال والنساء في سن الرشد اللازم للممارسة التصويت وهو 21 سنة.

ثم تلت أمريكا وإنجلترا الدور الاسكندنافية ومنحت النساء حق التصويت في سنوات متتابة، ففي النرويج تقرر حق التصويت للمرأة عام 1921، وفي الدانمارك سنة 1910 وفي السويد وشيكوسلوفاكيا سنة 1921 وفي بولونيا سنة 1921، وفي بلجيكا منحت المرأة حق التصويت بمقتضى القانون الذي صدر في 1919.

وفي فنلندا حصلت المرأة على حق التصويت عام 1919 وكذلك ألمانيا في نفس العام وفي النمسا عام 1920، وفي روسيا عام 1918، وفي إسبانيا عام 1931.

وبعد الحرب العالمية الثانية منحت فرنسا وبقية الدول الأوروبية حق التصويت للنساء.

¹ AUBERT (J) : traité de droit constitutionnel Suisse, édition Dalloz, 1967, p 405.

² CADART (J) : Institution politique et droit constitutionnel 2^{ème} édition, T1, L.G.D.J. 1979, P 02

³ الشرقاوي سعاد: النظم السياسية في العالم المعاصر، دار النهضة العربية، ط2، مصر، 1979، ص 19-20.

وقد أثبتت في فرنسا قضية ممارسة المرأة لحقوقها السياسية قبل أن يعترف لها بحق التصويت بما يقارب 32 سنة.

وفي سنة 1929 قدمت إحدى الدراسات العلمية حول تصويت المرأة في فرنسا ونادت الدراسة بمنح المرأة حق التصويت والترشيح والسماح لها بالمشاركة في الحياة السياسية. وفي سنة 1933 صدر قانون اعترف بالأهلية السياسية وبحقهن في مباشرة الانتخاب، واشتركت النساء بالفعل في استفتاء 21 أكتوبر 1930 باعتباره أول مشاركة للنساء في الحياة السياسية الفرنسية، وقد ترتب عن منح النساء حق التصويت ميل الكثير من أعضاء هيئة الناخبين إلى اليمين أو الاتجاه المحافظ.

وتعتبر سويسرا آخر دولة أوروبية تمنح حق التصويت للنساء، فلم يتم الاعتراف للمرأة بحق المشاركة السياسية على المستوى الفيدرالي للولايات إلا بناء على نتيجة الاستفتاء الذي جرى في 7 فيفري 1971.¹

2- المشاركة السياسية للمرأة على المستوى العالمي والدولي:

أ- المشاركة السياسية للمرأة على المستوى العالمي:

لا تزال مشاركة المرأة السياسية على الرغم من المكتسبات التي تحصلت عليها على الصعيد السياسي ضعيفة، حيث لم تحصل المساواة المطلقة بين الرجل والمرأة في المكانة السياسية في معظم دول العالم، ففي المجالس البرلمانية مثلاً أفاد تقرير التنمية البشرية لعام 1998 إلى ارتفاع نسبة تواجد المرأة في مجالس النواب إلى حد وصلت معه نسبة تواجدها إلى 6,33% بالدانمارك/

¹PRELOT (M) et BOULOUIS (G) : institution politique et droit constitutionnel, édition DALLOZ, T1 Paris 1990, P 223.

4,28% في هولندا/50,25% في ألمانيا/ 30,13% في الولايات المتحدة الأمريكية/ 60,40% في اليابان.

والملاحظ في موضوع مشاركة النساء في الحياة السياسية والاقتصادية أن هذه المشاركة لا ترتبط بمستوى تنمية البلدان كما تحاول الأمم المتحدة ربطها، إلى أن بعض البلدان النامية تتمتع بمعدل مشاركة أعلى من معدل بعض البلدان الصناعية، فالمرأة وصلت إلى رئاسة الدولة في كل من باكستان والهند وأندونيسيا، ولم تصل إلى هذا المنصب في الولايات المتحدة الأمريكية، أما على صعيد المشاركة العامة فالملاحظة أن كوبا وكوستاريكا تسبقان فرنسا وإسرائيل في هذا المجال وكذلك الصين والمكسيك تسبقان اليابان¹.

هذا وجاءت الإحصاءات والدراسات التي نشرت حول شبه مشاركة المرأة السياسية في العالم لتشير إلى ضعف هذه المشاركة في كافة المجالات، فلا تزال المرأة على نطاق عالمي غير مرئية في المؤسسات السياسية الرسمية حيث:

- تحتل المرأة بين 5% و 10% من مواقع القيادة الرسمية السياسية.
- تحتل المرأة 12% من المقاعد البرلمانية في العالم.
- على صعيد المناصب الوزارية احتلت المرأة 6% من المناصب فقط في كل أنحاء العالم وفي 52 دولة لم تحتل أي امرأة منصبا وزاريا على الإطلاق، واقتصرت معظم الوزارات التي ترأسها المرأة على تلك التي يعتبر نطاق عملها تقليديا ذا علاقة بقضايا المرأة، كالصحة، والرعاية الاجتماعية والثقافة والتعليم المرأة².

¹ مايور قرينريكو: عالم جديد، دار النهضة، بيروت، لبنان، 2002، ص 132.

² القاطرجي ندى: المرأة في منظمة الأمم المتحدة المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2004، ص 431.

ويتدنى تمثيل المرأة كذا لم في معظم الاجهزة والهيئات الدولية حيث احتلت النساء خمس المناصب الإدارية العليا في الامم المتحدة غير أنه يجب الانتباه الى أ، وصولها الى مراكز صنع القرار يرتبط بالدرجة الاولى بكونها تنتمي الى عائلة تعد من طبقة النخبة السياسية¹.

وكانت أول دولة في العالم دخلت نسائها البرلمان عن طريق الانتخاب هي فنلدا عام 1907، وكان يوجد 19 امرأة منتخبة من أصل 2000 نائب أي نسبة 9,5% من المجموع والواقع أن هذا التقدم الذي حدث في الوقت الذي كانت فيه فنلدا جزء من الامبراطورية الروسية، إنما كان ناتجا عن أحداث خارجية وضعف السلطة الديكتاتورية بعد هزيمة روسيا أمام اليابان سنة 1950. كما أنه يعود أيضا الى العمل التقليدي في الريف في المجتمع الفنلندي الذي يسند الاختلاف بين الادوار ومجالات العمل للرجال والنساء الى تقسيم العمل الذي يصدق الى الاحتفاظ بالإنتاجية لأغلب أعضاء المجموعة².

ب- المشاركة السياسية للمرأة على المستوى العربي:

تشير الدراسات الصادرة على الدول العربية الى محدودية مشاركة المرأة في الحياة السياسية، خاصة في بعض الدول الخليجية مثل الكويت التي يتمتع مواطنها من الرجال بممارسة حقوقهم السياسية، بينما لم تصل المرأة فيها حتى الآن على حق الترشح ولا حتى الانتخاب على الرغم من اصدار أميرها مرسوما في 1999 بمنح المرأة الطويتية حقوقها السياسية كاملة بحلول عام 2003 فإن البرلمان لم يوافق على الاجراء حيث صوت 23 عضوا ضده مقابل 3 أعضاء صوتوا الى جانبه في وقت لاحق.

ويبلغ متوسط نسبة المشاركة السياسية للمرأة في الدول العربية 3,5% فقد بلغت نسبة المشاركة المرأة في المجالس التشريعية في تونس 11,5% وفي سوريا 10,7% وفي العراق 6,4%

¹ نفس المرجع السابق، ص 433.

²HALIMI, (G) : Femme moitié de la terre moitié du pouvoir, édition, Oueidat, Beyrouth, Liban, 1998 p 165.

وفي السودان 5,3% وفي الجزائر 3,8% وانخفضت نسبة مشاركة المرأة في المجالس التشريعية في الأردن الى 2,5% تلتها لبنان بنسبة 2,3% وتساوت النسبة بين جزر القمر ومصر بـ 2% أما المغرب فكانت نسبتها 0,6% ولا زالت المرأة غير ممثلة في البرلمانات في بعض الدول العربية بينما حققت الدول الافريقية نجاحا ملحوظا في المشاركة السياسية للمرأة¹.

ويمكن فيما يلي القاء نظرة على أوضاع المرأة السياسية في بعض الدول العربية:

1- القطر: لم تعطي دولة القطر المرأة الحق في المشاركة السياسية إلا منذ فترة قريبة واثرا استفتاء شعبي الذي أقره أول دستور للقطر في 29 أبريل 2003 حيث فتح الدستور الجديد المعدل مجالا واسعا أمام المرأة للوصول الى مؤسسات الدولة الهامة، وقد أصدر أمير دولة القطر اثار الدستور الجديد مرسوما يقتضي بتعيين أول سيدة في تاريخ قطر منصب وزير. وقد أقر هذا المرسوم أيضا بحق المرأة القطرية بأن تنتخب وتنتخب، وحقها بإقامة حياة برلمانية عبر انشاء مجلس شورى من 45 عضو ينتخب ثلثه بالاقتراع المباشر.

2- البحرين: بدأ تعين النساء في المناصب السياسية في البحرين ابتداء من عام 2003، حيث عين ملك البحرين 6 نساء في مجلس الشورى وأعطى للنساء حق التصويت والترشح للمجالس المنتخبة، وبعض النساء ترشحت في العمليتين الانتخابيتين البلدية والنيابية، لكن لم تنفز واحدة منهن بمقعد، ورغم أن أي امرأة لم تنتخب في المجالس البلدية أو النيابية إلا أن الدستور يمنح للمرأة حق المشاركة، وقد جاءت شبه الاقتراع في الانتخابات 53% حسب الارقام الحكومية ولم تنشر الحكومة عدد النساء اللواتي اقترعت علما أن الحكومة البحرية لا تضم أي امرأة.

¹ أجد نافع نحي: المرأة والسياسة، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2004.

3- عمان: أصدر السلطان "قابوس بن سعيد" سلطان عمان مرسوما يقضي بتعيين امرأة بدرجة وزير، للمرة الاولى في عمان ودول مجلس التعاون الخليجي وحيث عينت عائشة بنت خلفان ابن جميل رئيسة الهيئة العامة للصناعات الحرفية بدرجة وزيرة.

4- الاردن: تقلدت المرأة الأردنية مناصب وزارية ومواقع هامة في مؤسسات الدولة الرسمية، لكنها فشلت في الوصول الى البرلمان باستثناء النائبة السابقة، "توجان الفيصل" التي نجحت في كسر احتكار الرجل لقبه انتخابات 1990، قبل أن تفشل في الانتخابات التي تلتها في 1997 و في ضل هذه المعطيات لم تجد النساء في الاردن بديلا عن المطالبة بنظام القائمة وقد حصل بالفعل تعديل لقانون الانتخابات في 2003 وتمت الموافقة على نظام الكوتة، وقد مكن هذا القانون 6 نساء من الوصول الى مقاعد البرلمان الاردني¹.

5- مصر: نص الدستور المصري لـ 1956 على منح المرأة حقوقها السياسية أسوة بالرجل وقد انتخبت سيدتان لعضوية مجلس الامة لأول مرة في عام 1957 وارتفع الى 8 في الانتخابات عام 1954، وتولت في سبتمبر 1962 أول سيدة منصب وزير الشؤون الاجتماعية وفي عام 1971 دخلت مجلس الشعب 9 سيدات، كما عينت سيدة أيضا في 1973 في منصب وزير الشؤون الاجتماعية وركزت اهتماماتها على تعديل قانون الاحوال الشخصية. وعينت الدكتورة "فيزة ابو النجا" بمنصب وزير الدولة للشؤون الخارجية وهو منصب وزاري مستحدث، كما أصبح حقل الدبلوماسية المصرية حافلا بالمواظفات من النساء بعدما أن أصبحت هناك امرأة دبلوماسية بين كل 6 رجال الامر الذي بات معه الرجال يخشون من احتكار النساء للوظائف الدبلوماسية.

6- لبنان: أقر لبنان الحقوق السياسية للمرأة منذ عام 1952 ووقع على اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة في ديسمبر 1952 اتفاقية، (القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام 1996) وقد نالت المرأة اللبنانية حق الانتخاب والترشح عام 1953، فلم تنل المرأة

¹ القطراني نهي: مرجع سابق صفحة 463.

اللبنانية هذا الحق بموجب قانون عادي صادر عن السلطة التشريعية بل بموجب المرسوم صادر عن السلطة التنفيذية إثر بروز تكتلات سياسية معارضة عطلت الحياة البرلمانية العادية¹.

لكن على رغم هذا فإن المرأة اللبنانية لم تتمكن من الوصول الى منصب رئيس الدولة ولا حتى وزير إلا في الحكومة التي تشكلت في أواخر عام 2004 حيث عينت وزارتان فيها². في حين نجحت على أساس نظام الإرث في الدخول بنسبة ضئيلة الى المجلس النيابي في 1963، ثم من خلال الانتخابات اللبنانية للأعوام 1992، 1996 و 2000 نجحت ثلاثة سيدات في الدخول الى المجلس النيابي المؤلف من 128 نائبا. ومنه نرى تدني نسبة مشاركة المرأة في البرلمان على مستوى الدول العربية بصفة عامة على اختلاف نضمها السياسية ويتبين لنا ارتفاع نسبة المشاركة السياسية للمرأة السورية تماشيا مع الخطوات التي تتخذ حاليا في سبيل مشاركة أكبر وأوسع للمرأة السورية.

¹ مراد منى قمر: مشاركة المرأة في الحياة السياسية في لبنان، (31 ماي، 1 جوان 2001) منتدى حول: "المرأة والسياسة" تونس

² كنعان نعمت: "دور المنظمات الحكومية والأهلية في تقدم المرأة على الصعيد الوطني" (ندوة)، اللجنة الأهلية للتحضير مؤتمر بكين 1995، ص 112.

واقع المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر:

شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة تغيرات سريعة وغير معهودة في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية... وغيرها ذلك للاستجابة للمقتضيات العولمة الجديدة التي انتشرت عبر العالم بأسره، وقد جعلت هذه العوامل من موضوع المرأة محور اهتمام ونقطة تحول مسار التنمية.

وتكتسي مشاركة المرأة في صنع القرار واتخاذ أهمية قصوى بالنسبة للمجتمعات العربية بصفة عامة والمجتمع الجزائري بصفة خاصة، بل تكتسي أهمية للعالم أجمع.

حيث نلاحظ ولو بدرجات متفاوتة أن النساء على العموم لا زالت مبعديات بشكل أو بآخر عن ميادين الحياة العامة، ويتجلى ذلك في هيمنة الرجل على مراكز النفوذ الاقتصادي، والسياسي والاداري والعسكري وعلى مجمل الوظائف السامية في الدول والحكومات.

فلا تزال حظوظ المرأة الجزائرية ضئيلة في المشاركة في الحياة السياسية وصنع القرار.

ولقد سلط جانب من التقرير الذي أعده المعهد الوطني للصحة العمومية في ديسمبر 2009 الضوء على وضعية المرأة الجزائرية على الصعيد السياسي، التنفيذي الاداري، وتأسف لحضورها الضئيل في مناصب المسؤولية الذي لم يتعدى 7,7% وخلص الى أنها لا تمثل سوى نسبة ضئيلة جدا في هيئات صنع القرار في الحكومات والمجالى المنتخبة وحتى في المجتمع المدني وإلى غياب فرص الوصول الى المعلومة والاتصال والحوار، هذا ورغم الكفاءات الموجودة، كما أشار على العموم الى أن المرأة الجزائرية لا تناضل على العموم في الأحزاب السياسية، وإذا انضمت الى أحدها فإنما غالبا ما تعاني التهميش وعدم الاعتراف بالدوار التي يمكن أن تؤذيها داخلها، وقد أحصى المصدر نفسه بشأن مشاركة المرأة في الحياة البرلمانية والحزبية والوزارية وجود 30 جزائرية نائبة في المجلس الشعبي الوطنية أي نسبة 7,7% من العدد الاجمالي للنواب و4 نساء في مجلس

الامة وامرأتان ترأسان حزبين سياسيين وثلاث وزيرات، منهن وزيرتين منتدبتان وامرأة واحدة وآلية، وهناك امرأتان على رأس بلديتان من مجموع 1541 على المستوى الوطني¹.

هذا وقد اعتبر الدستور الجزائري كل المواطنين سواسية أمام القانون في الحقوق والواجبات، ورغم نضال المرأة الجزائرية الى جانب الرجل غبان الثورة للنيل الاستقلال بقيت الوظائف السياسية والقيادية حكرا على الرجال.

ففي الفترة ما بين 1963 الى 1976 كان المجلس المعين يتألف من شخصيات تحررية ثورية كان من بينهما 10 سيدات.

وإذا درسنا تشكيلة الهيئة التشريعية المنفذة منذ 1977 نلاحظ نسبة النساء النائبات قد انتقلت من (3,9% سنة 1977- الى 3,4% سنة 1997- الى².

ثم الى (6,2%) سنة 2002، في المجلس الشعبي الوطني، وبقيت نسبتين قليلة رغم ازدياد عددهن من 11 سيدة سنة 1977 الى 13 سيدة سنة 1997، ثم الى 24 سيدة سنة 2002، أما في مجلس الامة فقد بلغت نسبة النساء (5,6%) من مجمل أعضائه في عام 1997، ثم ارتفعت (19,4%) عام 2002.

وعن دراسة الدكتور شنان مسعود أستاذ العلوم السياسية بجامعة الجزائر عن المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية فقد أوضح أن أفضل نسبة تشريع للنساء في الانتخابات التشريعية كانت عام 1996، حيث بلغت هذه النسبة 10 %، أما أدنى نسبة للمشاركة فكانت عام 1971 وفي انتخابات المجلس الشعبي الوطني سنة 1991 كانت بنسبة (62,1%) في أول انتخابات تعددية برلمانية والتي ألغيت في الدور الاول، ولم يتم الدور الثاني ودخلت البلد في دوامة من العنف على إثرها.

¹ تقرير المعهد الوطني للصحة العمومية: "حظوظ المرأة الجزائرية في الحياة السياسية" الجزائر، ديسمبر 2009.

² اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للغربي آسيا، "المرأة والرجل في الجزائر" المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط مارس 2000، ص 12.

وبعد التعددية الحزبية تواجدت المرأة بشكل أكبر نسبيا داخل الاحزاب، لكن نظرا للسيطرة الاحزاب الاسلامية، ورغم الدور الذي يقمن به فقد كنّ مقتنعات بعدم الترشيح وترك المجال السياسي للرجل فهو أولى وأحق بالحكم، وانطلاقا من هذه القناعة يمكن الاشارة للانتخابات المجلس الشعبي الوطني للسنة 1991، والذي فازت به جبهة الانقاذ الاسلامية في الدور الاول والذي لم ترشح فيه أي امرأة بينما الاحزاب الاخرى قدمت مرشحات.

كما أن وصول المرأة لمؤسسة الدولة عن طريق الانتخابات نسبة ضعيفة جدا مقارنة بعدد المترشحات، وغالبا ما تتولى المرأة ان انتخبت مسؤوليات بسيطة ولا تعطى لها مسؤولية لها علاقة باتخاذ القرار وهذا ما يبرر عدم وجود دوافع كبيرة للمشاركة السياسية لدى فئة كبيرة من النساء¹. وإذا كانت نسبة تواجد المرأة في الحياة السياسية ضعيفة مقارنة بالكفاءات الموجودة، فإن حظوظها تبدو أوفر بكثير في الحياة المهنية، حيث يحصد العنصر النسوي حصة الاسد في مجال التكوين المهني بنسبة 60 %.

ومع مجيء الرئيس، عبد العزيز بوتفليقة للسلطة قام بتعيين أول امرأة في منصب والي، ثم تعيين ثلاثة نساء أخريات ونصب مجموعة لا بأس بها في القضاء، هذا المجال الذي بدأت المرأة الجزائرية تقتحمه بقوة حيث أنها افتكت نسبة 30 % من العدد الاجمالي للقضاء، و 60 % منهم يشغلن مناصب مسؤولية.

كما أكد الدكتور شنان مسعود أن المرأة الجزائرية تعيش مشاكل عديدة في الغالي لا تتمتع بأدنى حقوقها الانسانية وفي نفس الوقت هي نفس المشاكل التي يتخبط فيها المجتمع ككل، وأن التقليد والمحاكاة مع الغرب هو الذي ساعد على طرح بعض الافكار التي تؤدي الى خدمة المجتمع وتجانسه في إطار التطور الحضاري، بل أن تطبيق هذه الافكار أحدث نوعا من التصدع داخل

¹ شنان مسعود: "مستقبل المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية" (دراسة) كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر.

المجتمع لأنها قادمة عبر الغزو الثقافي من تحمل ثقافة وقيم لا يقبلها المجتمع الجزائري ولا تنسجم مع قيمه.

وبالرغم من أن المرأة الجزائرية كانت شريكة الرجل في النضال السياسي منذ الاحتلال إلا أن مشاركتها في الحياة السياسية واتخاذ القرار عرف عدة عوائق ويرجع ذلك لعدة عوامل أهمها: إن انحراط المرأة في الحياة السياسية اسخر عن صعوبة إيجاد مرشحات لكل المناطق في الوطن، إضافة الى سيطرة الأحزاب الإسلامية في وقت ما، حيث اقتنعت المرأة بعدم الترشح وترك المجال للرجل ليدافع عن حقوقها السياسية اعتبارا منها أن الرجل أولى بهذه المناصب والتي لا نعتبرها من اهتمامها ويرجع ذلك أساسا الى الثقافة السياسية للمرأة خاصة المرأة الجزائرية ترى أن للرجل الأولوية في احتكار المناصب القيادية والسياسية للبلاد وأن لها المهام والوظائف المتعلقة بالتربية والتعليم والتكوين...، وهي الوظائف التي خططها المجتمع وسطرها والتي تمثل امتداد للوظائف التقليدية للمرأة كأم ومربية وربة بيت تم فرد سياسي.

3- معوقات المشاركة السياسية للمرأة:

لقد اتضح من خلال العديد من الدراسات أن المعوقات أمام المشاركة السياسية للمرأة العربية بصفة عامة والمرأة الجزائرية بصفة خاصة كثيرة ومتأصلة داخل المجتمع، وركزت معظم هذه الدراسات على المناخ الاجتماعي الذي لا يقبل بأحقية المرأة في المشاركة السياسية، كما تناولت هذه الدراسات الأبعاد الاقتصادية التي تعوق المرأة في مشاركتها السياسية وتناولت أيضا عوامل أخرى تؤثر على المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة منها، الفقر، المناخ السياسي العام للدولة، الدين، الثقافة السائدة... وغيرها من الأسباب ففي الجزائر على سبيل المثال رغم تاريخ المرأة الكبير كشريك أساسي الى جانب الرجل في النضال السياسي ضد الاحتلال إلا أن هناك ضعف في مشاركتها على المستوى السياسي، ويرجع ضعف ترشح المرأة الجزائرية حسب الدكتور مسعود شنان في دراسته حول مستقبل المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية الى عدة عوامل أهمها:

أن انخراط المرأة في الحياة الاجتماعية أسفر عن صعوبة في إيجاد مترشحات لكل المناطق. وهناك دراسة أخرى تعرضت للعوامل تراجع المشاركة السياسية للمرأة والتي تتضمن عدم وجود إرادة سياسية مترجمة الى واقع عملي، وتراجع القوى السياسية المؤمنة بالديمقراطية وحقوق المرأة على صعيد الاحزاب وعدم وجود حركة نسائية نشطة أو مؤسسات فاعلة تمكن المرأة من تصدر المجتمع والدفاع عن حقها في المشاركة السياسية، إضافة الى الارث الاجتماعي والثقافي الذي لا يزال يرى المرأة جزءا تابعا وليس عنصرا فعالا، فالنظرة الابوية والتفكير الذكوري يتحكم في المجتمع.

لذا لازالت عدة عقبات تحول دون المشاركة السياسية للمرأة مشاركة سليمة، عادية، خاصة منها العقبات التي تعود لبعض المورثات الثقافية والعادات والتقاليد التي ترفض مشاركة المرأة، ويظهر هذا بشكل خاص في الأرياف والمناطق الشعبية من المدن، بل إضافة إلى الأثر الناجم للفهم الخاطئ للإسلام ودور المرأة الذي ينعكس في أفكار خاطئة كضرورة اكتفاءها بدورها في البيت ورعاية الأطفال والزوج فقط.

وأیضا يمكن إرجاع ذلك إلى الأمية الثقافية والقانونية للمرأة إضافة إلى المعوقات النفسية لدى المرأة نفسها نتيجة المورثات الثقافية مما يجعلها تبتعد عن مثل هذه الممارسات لاعتقادها أن مثل هذه الأمور خصصت للرجال فقط، وأن مجالها في المجتمع كالتلميذ والطب والتدريس والسكرتارية، وغيرها من الوظائف والمهن التقليدية للمرأة، ومنه فقد تعدد الصعوبات والعقبات التي تحول دون مشاركة المرأة السياسية مشاركة فعالة في مجالات متعددة.

ويمكننا تلخيصها في النقاط التالية:

الثقافة السائدة في المجتمع:

التي تتميز بالعادات والتقاليد وسلوك الأفراد في المجتمع ذكور وإناث على حد سواء والتي تضع الرجل في الموقع السلطة والقرار والمرأة في حالة خضوع بصفته المتلقي وهذا السلوك تعززه التنشئة الاجتماعية القائم على التمييز الجنسي..¹

1- التربية الأسرية:

حيث تنشأ الفتاة على الممنوع والصبي المسموح، هذه التنشئة الأسرية التي تميز أيضا بين الجنسين والتي تعلم الفتاة أن الأمور السياسية من اهتمامات وأمور الرجال وليس من شأنها بل لها من أمور أخرى والتي رسمها لها المجتمع مثل التربية ورعاية الأطفال وحفض بيت الزوج.

2- مناهج التربية المدرسية:

والتي تعالج المواضيع والمواقف التي تعطي شأنًا أعلى للذكور، حيث القوة والشجاعة والثبات والتي هي مرادفات للرجولة، كما أنها تركز الخضوع والطاعة والتبعية، ولا تشجع التفكير النقدي الحر، وتقتل فيهم النزعة الاستقلالية والاعتماد على النفس والإبداع².

3- القوانين:

والتي تعطي الحقوق للذكور ومنها حق التصويت والترشح في بعض الدول، بسبب هذه الذهنية المتجذرة في العقول تواجه النساء عوائق في الوصول مواقع المسؤولية في السلطة السياسية، وتشكل لهن مصاعب كونهن نساء.

4- الأمية: في أوائل الألفية الثالثة، مازال حولي نصف نساء الأمة العربية الراشدين أميات، فكيف لهؤلاء اللواتي سيذهبن إلى صناديق الاقتراح أن يحسن اختيار المرشح المناسب في الوقت الذي لا تجدن كتابة اسمه.

لذا فإن الاختيار في هذه الحالة سوف يكون مطابقا لما يملي عليهن من قبل الأب أو الزوج أو الأخ أو غيره.

¹ يوسف نور الدين سعاد، المرأة العربية في البرلمان، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2006، ص104

² الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية العربية الإنسانية، 2003، 53.

ومع أن الدول العربية قد أحرزت تقدما مهما في مجال الإلمام بالقراءة والكتابة والتحاق الفتيات بمقاعد الدراسة في مختلف مراحل التعليم، إلا أن المستقبل لا يبدو ظاهرا الإشراق بالنسبة لها وتصبح الأمية مزدوجة إذا أضفنا إلى أمية القراءة والكتابة الأمية التكنولوجية والتي تشمل أيضا نسبة المتعلمين ذكورا وإناثا ولا يخفى علينا ما للتعليم من أهمية في توسيع الإدراك والمعرفة، ووعي المرأة بحقوقها والمطالبة بها، وتظهر أهمية التعليم في أن للنساء المتعلّمات أكثر قدرة على صنع القرارات السياسية والاقتصادية على جميع المستويات.

5- العمل الاقتصادي:

إن الحملات الانتخابية ذات تكاليف مادية مرتفعة مما قد يشكل عائقا أمام فئة كبيرة من النساء، حيث لا يستطعن تأمين هذه المبالغ المالية للتمويل هذه الحملات، خصوصا إذا كان الترشح فرديا، لأن معدل مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي مازال منخفضا في البلدان العربية ومازال الفجوة كبيرة بين معدل مشاركة الاناث والذكور في النشاط الاقتصادي، كما أن العمل المنزلي زاد من أعباء المرأة، اذ مازالت رعاية الأطفال مرتبطة بها وهو من الثوابت في المجتمعات العربية، والتي لا يقبل المجتمع النقاش فيها ولا تغييرها، حتى ولو كانت تساهم المرأة في نفقات الأسرة، فلا بد أن تقوم بالأعمال المنزلية وترعى الأطفال والزوج وحتى عائلة الزوج في بعض الأحيان، كما أن المرأة العربية تشجع على مساعدة أفراد أسرتها وزوجها وأولادها من أجراها وبالتالي تقل فرص ادخارها للأموال.¹

الأوضاع الأمنية:

¹ يوسف نور الدين سعاد، مرجع سابق، ص 114

إن الأوضاع الأمنية المتوترة والحروب المنتقلة من دول عربية إلى أخرى والتي تزيد من حالات اليتيم والترمّل والفقر، والتي تصيب المرأة أكثر من غيرها وتضاعف من مسؤولياتها ومشاكلها، وتجعلها حبيسة مشاكلها.

والتي تقف عقبة في وجه مشاركتها في مجالات أخرى كالسياسية والاقتصادية منها، إضافة إلى الضغوطات الإقليمية والتدخلات الدولية التي تزيد من تفاقم الأزمات الداخلية وتقهره الأوضاع السياسية والاقتصادي والاجتماعية.

6- ضعف تواجد المرأة في الأحزاب السياسية:

سواء على مستوى القيادة أو العضوية وكذلك في النقابات والمجالس التمثيلية والمراكز القيادية، وهذا كله محصلة للأوضاع السابقة التي ذكرناها، مما لا يساعد المرأة أن تكون قوة مضاعفة بشكل فعال وعدم تشجيع الرجل للمرأة في تبوأ مكانة سياسية، إضافة إلى أن الأحزاب تفضل اختيار مرشحين من الرجال يمكن أن يضمنون النجاح في المعركة الانتخابية، بدلا من المغامرة بمرشحات من النساء يمكن جدا أن يخسرن المعركة.

خامسا: مقترحات للدعم المشاركة السياسية للمرأة: حقيقة أنه من أجل أن تصل المرأة إلى مستوى ثقافي عالي من أجل أن تشارك سياسيا مشاركة سليمة وعادلة تعادل مشاركة الرجل السياسية، يجب أن يقدم لها العون والدعم اللازمان سواء من الدولة أو من الجمعيات أو من قبل الرجل أو من قبل المرأة المتفقة المتعلمة والتي تحتل مراكز مهمة في الدولة. ومنه يمكننا اقتراح عدة حلول لدعم المشاركة السياسية للمرأة.

أ- صدق القرار السياسي: على مستوى القيادة السياسية العليا أي مصداقية القرارات

السياسية والذي لعب دورا ايجابيا في الأول ذات التمثيل البرلماني النسائي الأعلى في الدول العربية.¹

¹ يوسف نور الدين سعاد: مرجع سابق، ص 115

ب- تكثيف النشاط التعبوي النسائي: للهيئات والمنظمات النسائية، ومنظمات المجتمع المدني، لتوضيح حقوق المرأة وواجباتها وأهمية انخراطها أكثر من المجال الاقتصادي والتحصيل العملي العالي، ومحاولة ادماجها في الشأن السياسي من خلال حملات التوعية ومساعدتها على التوغل في الحياة السياسية والاقتصادية.

ج- الضغط المتواصل: من قبل الهيئات وغيرها على السلطات العليا، من أجل اعتماد قوانين انتخابية وتشريعات تتسم أكثر بالديمقراطية، فأكثر سكان دول العالم الذين يعيشون من ظل أنظمة تتسم بالديمقراطية إلى حد معقول، أتاحت قانونيا وجود أحزاب معارضة وإصلاحات ديمقراطية وكثيرا ما كان يقف وراء هذه التغيرات نقابات العمال والطلبة وحركات المجتمع المدني.¹ في الجزائر هناك من يتعرض لفكرة الوصول إلى السلطة ومراكز صنع القرار عبر المشاركة في الجمعيات التي تلعب دورا ضاغطا في الدولة، كما أن النظام في الدولة لا يتيح لتلك الجمعيات التصرف كوحدات جماعية في عملية التفاوض والمساواة اتجهاها إلا أن تواجد المرأة في هذا المجال يعتبر مؤشرا هاما في درجة المشاركة السياسية لأنه منح لها التعبير على آراءها المختلفة مما يسمح لها بممارسة حقوقها السياسية.

د- نظام الكوتا: يعتبر نظام الكوتا حلا مرحليا ومؤقتا لكسر الحاجز النفسي للقبول للمرأة في مواقع السلطة وصنع القرار ولإعطائها فرصة في تثبيت أهليتها وجدراتها في هذا المجال، وهناك فئتين من المعارضين لنظام الكوتا:

الأولى: ليست ضد وصول المرأة ومشاركتها السياسية من حيث المبدأ، لكنها ترفض كل أشكال التمييز والتحيز على اعتبار أن المرأة تشكل نصف المجتمع ويجب وصولها دون تدابير خاصة. أما الفئة الثانية: فهي فئة المعارضون من حيث المبدأ فهم يضعون اللوم على المرأة ويرون أن المرأة مقصرة بحق نفسها وأن الكوتا مخالفة للنظام السياسي لأنها تخل بمبدأ المساواة.

¹ تقرير التنمية البشرية لعام 2000، حقوق الإنسان والتنمية، البحرين المطبعة الشرقية، ص 96

هـ- دور وسائل الإعلام: لقد أساءت وسائل الإعلام في الكثير من المخططات للمرأة وذلك بإظهارها رمزا للإثارة للتسويق السلع، مما يحط من قدرها ومكانتها في المجتمع وذلك للأهمية الكبيرة التي تحتلها وسائل الإعلام، والتي تعتبر حلقة وصل فعالة وجادة بين القيادة السياسية والرأي العام، إذ أنها تعمل على نقل القرارات السياسية، وتعرض أهم القضايا التي تهم السلطة والشعب، وذلك للتشكيل رأي عام واعى وناضج.

و- تعليم وتوعية المرأة:

وماله من أهمية في توسيع الإدراك والمعرفة ووعي المرأة الاجتماعي والسياسي بحقوقها السياسية والمطالبة بها مما يجعل المرأة أكثر قدرة واحتمالا على صنع القرارات السياسية والمشاركة في وضعها ومناقشتها وذلك بإثبات وجودها على كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويعتبر مبدأ تعزيز الديمقراطية من أهم نقاط الدعم للمشاركة السياسية للمرأة وذلك عن طريق احترام وتطبيق حقوق الإنسان واعتماد قانون انتخابي عادل يضمن تمثيل جميع الفئات من المواطنين دون تمييز جنسي أو تحيز.

خاتمة:

إن التاريخ يكشف لنا عن تطور ترقية المرأة في منحرجا متناوبا فيه مراحل صعود ومراحل تراجع وهبوط، وقد كان هذا الصعود والهبوط متباينا من بلد إلى آخر، تم أن التقدم الهائل لوسائل الاتصال والمواصلات قد ساعد المرأة

على تحطى الحدود المحلية والإقليمية، وعرضها للتأثرات عالمية، وذلك بوضعها بدوامة الأحداث العالمية، ومن تم فإن حركات المطالبة بتحرير المرأة في معظم البلدان لم تقف عند حدود المجتمعات التي وقعت فيها وإنما صارت كل القضايا التي دافعت عنها والشعارات التي رافعتها والجهود التي بذلتها والنجاحات التي حققتها، كل هذا جزء من تراث المرأة في معظم أنحاء العالم.

وأن تنوير العقل العربي في مواجهة تحديات هذا العصر يحتم على المرأة العربية أن تشرع في استخدام لغة العصر وهي لغة العلم والبرهان تلك اللغة التي لا تنفصل عن الفعل والممارسة اللذان يستهدفان تطوير العالم وتغييره وأن التحرر الذهني يتطلب عملية غسل للدماغ بصفة جذري وطويلة المدى وإعادة النظر في جميع ركائز الفكر الموروث والمستمد من الثقافة المهيمنة على المجتمع وإخضاعه للنقد المستمر والشامل وفي ذلك يكون الطريق معبدا لتحرير المرأة.

لذا فإن الوعي السياسي للمرأة يضع على عاتقها مبدأ التخلص منه، والحركة التي يحددها الرجل، ودوغا اعتبارا للأهداف الاجتماعية، لا يمكن أن تكون كافية.

لذا فلا بد من تحرك نسوي يتخطى العقبات فوقوف المرأة وانتظار أن تكون مشاركتها بسماع الرجل لها عاملا رئيسيا في تصغير حجم مشاركة المرأة السياسية - باعتبار المشاركة السياسية ركيزة أساسية للديمقراطية يتوقف تطور هذه الأخيرة ونموها على إتاحة فرص المشاركة السياسية أمام فئات الشعب من كل الطبقات الاجتماعية ومن الجنسين وجعلها حقوقا يتمتع بها كل إنسان في المجتمع.

كما أن المشاركة السياسية الجادة والهادفة هي التي تخلق معارضة قوية وبالتالي تساعد على تدعيم الممارسة الديمقراطية وترسيخها وتحويلها إلى ممارسة فعلية عند أفراد الشعب وهي من الوسائل الهامة لمقاومة الظلم والاستبداد والتمييز بكل أنواعه.

المراجع

1. أجد نافع نحى: المرأة والسياسية، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر 2004.
2. تقرير المعهد الوطني للصحة العمومية: حظوظ المرأة الجزائرية في الحياة السياسية، الجزائر، ديسمبر 2009.
3. تقرير التنمية البشرية: حقوق الإنسان والتنمية، المطبعة الشرقية، البحرين، نوفمبر 2000.
4. الجوهري عبد الهادي: المشاركة الشعبية، دراسة في علم الاجتماع السياسي، مكتبة نهضة الشروق، جامعة القاهرة، مصر، 1988.
5. جمعة سعد ابراهيم: الشباب والمشاركة السياسية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر 1984.
6. السيد الزيان: الحديث السياسي في المجتمع المصري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990.
7. الشرقاوي سعاد: النظم السياسية في العالم المعاصر، دار النهضة العربية، طبعة 2، مصر، 1979.
8. الصندوق العربي للإقتصاد والاجتماعي، تقرير التنمية العربية والانسانية، 2003.
9. القاطرجي نحى: المرأة في منظمة الأمم المتحدة، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط 1، 2006.
10. كنعان نعمت: دور المنظمات الحكومية والأهلية في تقدم المرأة على الصعيد الوطني، اللجنة الأهلية لتحضير مؤتمر بكين 1995.
11. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: المرأة والرجل في الجزائر، المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط، مارس 2000.
12. مايور فيديريكو: عالم جديد، دار النهضة، بيروت، لبنان، 2002.

13. مراد منى قمر: مشاركة المرأة في الحياة السياسية في لبنان، منتدى حول المرأة والسياسية، تونس، جوان 2001.د

14. يوسف نور الدين سعاد، المرأة العربية في البرلمان، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان 2006.

15. AUBERT(J) : Traité de droit constitutionnel, Suisse édition Dalloz 1967

16. Cadart(J) : Institution politique et droit constitutionnel L.G.D.J. 2^{ème} édition, Tom 1, 1979

17. HALIMI (G) : Femme moitié de la terre, moitié de pouvoir. Edition oueidat. Beyrouth, Liban 1998

18. Prelot (M) et Boulouis (J) : institution politique et droit constitutionnel, édition Dalloz, Paris, 1990.